القضاء قوله وروى عن ابي يوسف ان اللاحق ايضا لا يحنث لانه
للمقارنة ولم يوجد قوله الا اذا ضاق الوقت الظاهر ان الحال مع
الجماعة ايضا كذلك اى ترك السنة اذا ضاق الوقت قوله فائتة
التوكعة وفيه خلاف نوفر ح لانه يقول الركوع قيام حكمي والباكي
في الاقتداء مع القيام الحقيقي **باب قضاء الفوائت**
قوله ولا ترتيب بين الفروض نية دليل الامامية قول
ظاهر فرضت الخمسة الفروض التي عليه ستة احدها الفائتة
الاولى والبواقي في الخمس التي صلاها بعدها الا ان الخامسة تذكر
الخمسة لما كانت في وقتها الآن وغير الفوائت التي يجب قضاؤها خمسة
والاخيرة التي في وقتها الآن يجب اعادتها لا قضاؤها فاذا صلى
الفائتة يصير تذكر الخامسة ايضا قضاء فيصير الفوائت ستا فلا يرد
ان قوله اذا تذكر سادسا لا شيء في ذمته فانه بلاحظ الفائتة التي
بعدها يكون سابقا لا سادسا ونقول السادسية باعتبار الوجود
والاداء لا باعتبار ما عليه من الوجوب والقضاء قوله صح الكل
اى لا يجب عليه الاعادة وذكر في المحيط انه عدم وجوب الاعادة
عنده اذا لم يعلم من فاته وجوب الترتيب فاما صلوته بدونه
اما اذا علم فعليه اعادة الكل اتفاقا لان العبد مكلف باعتقاده
قوله وان يقضي معطوف على قوله ان جود لانه عدل به هنا قوله
وبقي قليلا معطوف على قوله ان يقضي قوله لم يصح الجزم
جواب فلما احتمل قوله الواجب بينهما افضلها اى بين الصلوة
الخمس قوله وبين اعدادها اى بين الوقتيات الآخر قوله
وعبد الله بن عباس اكثر من يوم وليلة هكذا في بعض النسخ وفي بعض
آخر وعبد الله بن عمر والصحيح هو الثاني على ما يجيء في آخر باب صلوة المريض

وكذا

وكذا في حواشي الرواية ايضا قوله لان الترتيب عند قوله صلوة مستقلة
يعني لو لم يكن صلوة مستقلة لما فرض الترتيب بينهما قوله يقضي الوتر
ايضا لو قال يعيد الوتر لكان اظهر لان الكلام في عدم خروج الوقت
قوله وهو ذاكر للظهر لان الكلام في عدم وجوب قضائه او جاهلا به
يدل عليه ما ذكره في الحاوي من ان جواز الغشاء يحمل على ما كان
الرجل جاهلا به لانه صلاها وعنده انه لم يبق عليه فاتته فصار
كالناسي قوله لانه مجتهد فيه لان الشافعي لا يرى الترتيب قوله فرض
او ظن عليه كما مر في باب شروط الصلوة في نية آخر الظهر قوله
يسقط القضاء اى لا يحتاج الى الاعادة **باب صلوة المريض**
قوله لان الايماء قائم مقامهما اى مقام الركوع والسجود قوله
او يوميء ان لم يقدر اى على الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يقدر
اى على القعود قوله فلو على ان التكرار معتبر اى بتكرار وقت
لا يتأتى له كثرة قوله على ما رواه ابو سليمان الجرجاني تلميذ الامام
محمد بن حسن لما ما تقارر في اهل النجوم فان عند ابي يوسف توجد
الزيادة بجزء من الساعة النجومية ولو اعتبر ما تقارر في اهل النجوم
لم توجد الزيادة الا بجزء من اربعة وعشرين جزءا من يوم وليلة
باب الصلوة على الدابة قوله وهو خارج عن مقام الخراج
بضم الخاء جمع خارج مضاف الى ما بعده والضمير في مقامه راجع
الى الخارج قوله وفي القنية اذا سيرها كابا يجزيه الفرض ولا التطوع
في ثلاثة احوال الوقوف والسير والتسيير في الاول والثاني
يجوز اذا لم يقدر على الايقاف وفي الثالث لا يجوز لكنه يخاف ما مر
لقائل ان يقول ان اذا صلى على بعير قائم لا يجوز ولو صلى على عجل
قائم لا يسير جاز ولا شبهة في جواز العيدان فعليك بالتأمل والتوفيق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)